الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 3941 | الخميس | 26 شعبان 1442 هـ | 8 أبريل 2021 م | السنة الرابعة عشرة
Alsabah Media www.alsabahpress.com

أهمها منظومة الطرف المقابل المركزي

«وفرة للاستثمار»: سوق الكويت يقترب من الأسواق المتقدمة الناشئة بعد استيفاء متطلبات الترقية

قالت شركة وفرة للاستثمار الدولي في تقريرها الشهري عن أسواق المال في مارس انه وبمراجعة جديدة من "فوتسي" لبورصة الكويت فقد تم زيادة اوزان أسهم كل من:القرين للبتروكيماويات، البنك الأهلي المتحد، اجيليتي وبنك الخليج فيما تم تخفيض سهمي كل من الوطني وبيت التمويل.

وقال التقرير ان هناك إمكانية لترقية سوق الكويت الى الأسواق المتقدمة الناشئة بعد استيفاء متطلبات الترقية والتي من أهمها منظومة الطرف المقابل المركزي (Counter R –CCP– lated party) والذي من المتوقع عمل اختبارات عليه في يونيو 2021 ، مضيفا انه ولا شك ان تلك الخطوة ستؤدي الى مزيد من التدفقات الأجنبية علاوة على انها ستدفع السوق لان يكون سوقا محترفا (يغلب عليه التداول المؤسسي المنظم) علاوة على زيادة ثقة المستثمرين ببورصة الكويت بعد قطعها عدة مراحل من تطوير البنية التحتية للسوق واستمرار ها في طرح عدة منتجات جديدة لجذب المستثمرين مثل المارجن والاوبشن والمشتقات المالية.

قرارات هيئة أسواق المال

ورصد التقرير أهم قرارات هيئة أسواق المال خلال مارس، والتي تضمنت تمديد فترة الإفصاح عن البيانات المالية الربع سنوية شهرا (تنتهي في 30 ابريل 2021) وذلك بناء على طلب من مكاتب التدقيق بسبب عدم تمكنهم من الانتهاء من فحص البيانات المالية للشركات المدرجة بسبب الحظر الجزئي وضيق الوقت، إضافة الى الغاء ترخيص كل الأنشطة المالية لشركة المدينة للتمويل والاستثمار وشطبها من سجل الأشخاص المرخص لهم ووقف الشركة عن التداول واحالتها الى وحدة التحريات المالية وذلك في ضوء قانون رقم 106 لسنة 2013 والخاص في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بعد رصد الهيئة لعدة مخالفات بحق الشركة بهذا الخصوص، وكذلك امهال شركة عربي القابضة 3 أشهر قبل الغاء ادراجها في البورصة ما لم تتخذ الشركة التدابير اللازمة لإعادة أسهمها للتداول خلال 3 اشهر من تاريخ اخطارها بهذا القرار مع تزويد الهيئة بمسودة افصاح في بورصة الكويت بشكل سليم.

وأكد التقرير ان تلك القرارات وغيرها تدعم وتؤسس للشفافية التي من شأنها زيادة ثقة المستثمرين محليا وخارجيا ونحن نشد على أيدي الهيئة للسعي نحو مزيداً من الاحترافية التي ننشدها جميعا .

عجز جديد في الموازنة

وأوضح التقرير أن نسبة الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية للكويت في 2021/2022 تصل الى 3.8 % و علىه فان الكويت تتجه وللعام الثامن على التوالي الى تحقيق عجز في الموازنة العامة للدولة لعام 2021/2022.

وتعتمد الكويت بشكل رئيسي في إيراداتها على النفط حيث يشكل حوالي 90 % تقريبا من الإيرادات في حين تشكل الرواتب حوالي 72 % من النفقات، في حين ارتفعت النفقات (الرواتب / الإعانات) بشكل مستمر بنسبة 6 % سنويا منذ عام 2016/2017 الا ان ذلك لم يقابله ارتفاع في أسعار النفط بل بالعكس قد انخفض سعر النفط حتى وصل الى اقل من 20 دولار للبرميل خلال عام 2020 متأثرا بجائحة كورونا واغلاق الأنشطة.

والغريب ان نقطة التعادل (الإيرادات / النفقات) في الموازنة يبلغ حوالي 90 دولار للبرميل في حين حددت الموازنة متوسط السعر المتوقع خلال نفس الفترة عند 45 دولار للبرميل؟، ومن هنا فان هناك العديد من الحلول التي طرحت في هذا المجال والتي من أهمها وأكثرها فا علىة هو تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ويكاد ان يكون الوحيد في إيرادات الكويت لاسيما وان معظم الدول النفطية (الخليجية) اتجهت الى تنويع مصادر الدخل حيث سبقت الامارات الجميع في ذلك وتتجه السعودية الى الاتجاه ذاته منذ سنوات الا ان الكويت وللأسف لم تحتل المرتبة التي تستحقها حيث كانت السباقة تاريخيا في جميع المجالات، علاوة على ذلك يجب ان يكون هناك خطه واضحة للتعاون بين القطاعين حيث ان اشراك القطاع الخاص سيؤدي الى انتعاش الاقتصاد الكويتي علما ان الكويت لديها كفاءات مميزه تلجأ أحيانا للهجرة للخارج لتنفيذ مشروعاتها وافكارها هناك.

وذكر التقرير أن الأمر لا يحتاج الا الاطلاع على نماذج عالميه وإقليمية وتطبيق بعض النظريات الاقتصادية بما يتناسب مع وضع الكويت مثال نظرية "آدم سميث" الذ ي يؤمن بأن تقدم الدول يكمن في مبدأ التخصص وتقسيم العمل وعدم هيمنة الدولة على كافة المجالات.

المؤشرات العامة

وتطرق التقرير الى أبرز ارقام سوق الكويت للأوراق المالية في مارس حيث أقفل المؤشر العام عند 5،775.9 نقطة مرتفعا بنسبة 2.24%، كما ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 0.79 % ليصل الى 4،687.2 نقطة، وأيضا ارتفع المؤشر الأول بنسبة 2.71 % بالغا 6،324.4 نقطة، مضيفا ان القيمة السوقية للشركات المدرجة بلغت بنهاية مارس 33.56 مليار دينار مرتفعة بنسبة 1.55 % منذ بداية الشهر. وبين التقرير ان المؤشرات العامة انخفضت خلال مارس حيث تم تداول 4.72 مليارات سهم بتراجع 21.9 % تمت من خلال 206،689 صفقة بانخفاض 1.54 % فيما بلغت قيمة التداولات 907.12 مليون دينار بانخفاض 8.67 % عن فبراير، موضحا ان سهم "الديرة" قد حقق أعلى ارتفاعا منذ بداية الشهر بنسبة بلغت 275.35 % فيما شهد سهم "ياكو" أعلى انخفاضا بنسبة بلغت 91.76 % منذ بداية الشهر.

السعودية والخصخصة

وبخصوص أسواق المال الخليجية فقد حقق مؤشر السوق السعودي اعلى ارتفاعا للشهر الثاني على التوالي بين الاسواق الخليجية بنسبة بلغت 8.34 % منذ بداية الشهر، فيما شهد مؤشر السوق البحريني اعلى انخفاضا بنسبة بلغت 0.57 % منذ بداية الشهر. وعن أبرز الاخبار الخليجية خلال مارس فقال التقرير أن الحدث الأبرز ارتبط بالسعودية الساعية الى زيادة مساهمة القطاع الخاص من 40 % الى 65 % من الناتج المحلي الإجمالي، و علىه فقد أصدر مجلس الوزراء السعودي برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز قرارا بنظام تخصيص يستهدف اتاحة 16 قطاعا حكوميا أمام القطاع الخاص المحلي والخارجي وذلك بما يتناسب مع رؤية المملكة 2030 وتحسين ميزان المدفوعات، ومن هنا نأمل أن تسير الكويت مسارا مشابها لما قامت به السعودية ومن قبل الامارات وذلك بإفساح المجال امام القطاع الخاص لمشاركة القطاع العام في إدارة بعض القطاعات بما يحقق الانتعاش الاقتصادي في الكويت.

التمديد شهرا لفترة الإفصاح عن البيانات المالية ربع السنوية أبرز قرارات "أسواق المال" في مارس

سوق الكويت يواصل اقترابه من الأسواق المتقدمة الناشئة

«مركز الكويت للتحكيم التجاري» يوقع مذكرة تعاون مع «كلية الحقوق»

أبرم مركز الكويت للتحكيم التجاري التابع لغرفة تجارة وصناعة الكويت مع كلية الحقوق جامعة الكويت إتفاقية ثنائية بمقر الغرفة، حيث حضر كل من الأستاذ الدكتور/ عبدالله مسفر الحيان – القائم بأعمال عميد الكلية والدكتور/ مرضي عبيدالعياش–العميدالمساعد للشئون الاكاديمية والأستاذ الدكتور/ خالد عطشان الضفيري العميد المساعد للشئون الطلابية، وكان في استقبالهم عبد الوهاب محمد الوزان – رئيس مجلس إدارة المركز والدكتور/ أنس فيصل التورة – الأمين العام للمركز وذلك صباح أمس الأربعاء الموافق 7 إبريل 2021 في بمقر مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت.

استهل عبدالوهاب الوزان كلمته بالترحيب بالحضور، مبتدأ بنبذة تعريفية عن المركز والذي اوضح فيها بأن تاريخ التحكيم بغرفة تجارة وصناعة الكويت يعود إلى تاريخ تأسيسها عام 1959، وقد أعطت الغرفة منذ البداية الاختصاص عند تشكيل لجانها الدائمة للجنة التوفيق والتحكيم والتسجيل حيث يعتبر نظام تحكيم غرفة تجارة وصناعة الكويت من أقدم أشكال التحكيم المؤسسي الذي عرفه النظام القانوني الكويتي؛ وقد تولى رئاسة هذه اللجنة شخصيات لها في مجال التجارة خبرة ودراية، وفي مجال التحكيم علم وتجربة، وهم رجال مارسوا التحكيم قبل قيام الغرفة من خلال ما كان يعرف بنظام "أهل السالفة" وهو نظام قضائي خاص أشبه ما يكون بالتحكيم يقوم من خلاله ذوو الخبرة في الفصل في المنازعات التي تعرض عليهم وفق تخصصاتهم، فقام نظام التحكيم في الغرفة واكتسب شهرة من سمعة هؤلاء وتطبيقهم لمبادئ العدالة والإنصاف التي تربوا عليها واتصفوا بها؛ وتجاوباً مع تطورات الاقتصاد الكويتي ومستجداته، وتوسع علاقاتها الدولية وتعددها، أقر مجلس إدارة الغرفة تطوير نظام التوفيق والتحكيم التجاري بإنشاء مركز الكويت للتحكيم التجاري – كمركز غير ربحي – والموافقة على نظامه الأساسي في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق 20/12/1999، وقد أتت هذه الخطوة كتطوير لنظام تسوية المنازعات باعتباره مؤسسة تابعة للغرفة.

ومن جانب آخر أكد القائم بأعمال عميد كلية الحقوق الأستاذ الدكتور/ عبدالله الحيان حرص الكلية على مثل هذه الاتفاقيات التي من شأنها نشر الوعي القانوني، فكلية الحقوق تزخر بأساتذة مختصين في جميع العلوم القانونية، والذين تخرجوا من شتى جامعات العالم مثل فرنسا وألمانيا وانكلترا وغيرها من الجامعات المرموقة والمصنفة عالمياً.

هذا بالإضافة إلى أن الكلية تهتم بإعداد جيل قانوني والعمل على دعمهم بما يحفزهم إلى الإبداع والتطور في بيئة تعليمية تكفل التفكير الإبداعي الحر، وتشجيع حركة البحث العلمي والتأليف الجامعي ونشره في المجلات القانونية المتخصصة والإهتمام بالمؤتمرات العلمية والندوات والحلقات النقاشية المتخصصة؛ هذا والكلية حريصه على إقامة الندوات والمحاضرات مع الجهات المحلية والدولية.

ومن جهته أكد الوزان على أن التعاون بين المركز وكلية الحقوق – جامعة الكويت جاء تحقيقاً للرغبة المشتركة في إقامة تعاون مشترك بين الطرفين في عدة مجالات مرتبطة بالتحكيم، ونظراً لما تقوم به كلية الحقوق من إعداد جيل من القانونيين والمحكمين المتمكنين علمياً وعملياً ولديهم مهارات بحثية ومهنية للنهوض بالمهام القانونية ذوي اتصال بالثقافات الأخرى، فضلاً عن الإرتقاء بعضو هيئة التدريس وتشجيع البحث العلمي وتطويره؛ مما سيساهم في تعزيز وتنمية الفكر القانوني وتطوير منظومة التحكيم كخطوة جادة للمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية والقانونية في دولة الكويت من خلال تعزيز وتفعيل الوسائل البديلة لحل المنازعات، وتطوير التشريعات الخاصة بها فضلاً عن ترسيخ رسالة مركز التحكيم بنشر ثقافة التحكيم المؤسسي وتطوير قدرات وخبرات منتسبي الكلية، وهو ما سيترتب عليه قدرة دولة الكويت في مواجهة القضايا التحكيمية الدولية. واختتم الوزان كلمته بإن المركز يقيم برنامجاً علمياً موسمياً وهو برنامجاً تدريبياً بعنوان "إعداد المحكمين" فضلاً عن البرامج والفعاليات التي يعقدها المركز خلال أنشطته السنوية وهو ما سيتم التعاون بشأنه بين الطرفين بموجب مذكرة التعاون التي تم التوقيع عليها خلال هذا الاجتماع.

جانب من توقيع الاتفاقية

مؤشرات البورصة تواصل الارتفاع للجلسة الثانية على التوالي

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 16ر9 نقطة ليبلغ مستوى 5867ر26 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر29 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 301ر3 مليون سهم تمت عبر 11367 صفقة نقدية بقيمة 37ر6 مليون دينار كويتي (نحو 120ر3 مليون دولار أمريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 66ر7 نقطة ليبلغ مستوى 4745ر27 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر16 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 218ر7 مليون سهم تمت عبر 6960 صفقة نقدية بقيمة 14ر7 مليون دينار (نحو 47ر04 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 12ر21 نقطة ليبلغ مستوى 6431ر31 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر33 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 82ر5 مليون سهم تمت عبر 4407 صفقات بقيمة 22ر9 مليون دينار (نحو 73ر2 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 15ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4938ر44 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر32 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 152ر07 مليون سهم تمت عبر 4348 صفقة نقدية بقيمة 10ر7 مليون دينار (نحو 34ر2 مليون دولار).

وكانت شركات (رماية) و(فنادق) و(سنرجي) و(وثاق) الأكثر ارتفاعا فيما كانت شركات (بيتك) و(عقارات ك) و(خليج ب) و(وطني) الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (سنام) و(شارقة أ) و(جياد) و(كميفك) الأكثر انخفاضا.

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني لـ «برقان» بنظرة مستقرة

قامت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف بنك برقان عند درجة (+BBB)؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن التصنيف يعكس وجهة نظر الوكالة بأن امتياز الخدمات المصرفية للشركات للبنك عند مستويات جيدة.

كما يعكس التصنيف وجود قدرة لدى "برقان" على توليد الإيرادات ضمن نطاقات تتسم بالتنوع الجغرافي، بالإضافة إلى توافر الرسملة الكافية.

وبحسب التقرير، تركز نقاط قوة تصنيف البنك في محفظة التمويل المتنوعة على المستوى الجغرافي، الرسملة الكافية، واحتمال كبير لتقديم الدعم غير المسبوق من قبل الحكومة الكويتية.

أما نقاط الضعف في التصنيف فتتمثل في التركز الكبير على جانبي الميزانية العمومية، الانكشاف على الأطراف ذات الصلة، والعمليات الخارجية للبنك في بلدان لديها مخاطر اقتصادية أكبر من الكويت.

وتعكس النظرة المستقبلية المستقرة توقعات "ستاندرد آند بورز" بأن البنك سوف يُحافظ على مستوى ثابت من الرسملة، بنسبة رأس المال المُعدل في ضوء المخاطر أعلى من 8% على مدى فترة 24–12 شهراً القادمة.

وقالت الوكالة إنه وعلى الرغم من توقعها انخفاضاً في جودة الأصول وربحية بنك برقان على مدى 24–12 شهراً القادمة من عمليات الكويت والعمليات الدولية، إلا أنها تعتقد أن الهيكل المالي سوف يظل مستقراً نسبياً. كانت وكالة فيتش العالمية قد قامت في أواخر أكتوبر الماضي، بتثبيت التصنيف الائتماني لبنك برقان عند الدرجة الائتمانية (BB)؛ مع نظرة مستقبلية مُستقرة.